المحاضرة التاسعة: ضوابط ضرورية في التفسير الموضوعي.

ذكر الباحثون والمتخصصون في التفسير الموضوعي ضوابط منهجية وقواعد علمية يتعين على الباحث الوقوف عليها، وفقهها، والالتزام بها في أي لون من ألوانه الثلاثة، وهي تتفاوت من باحث لآخر من حيث التفصيل والإجمال؛ فقد ذكر الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد خمسة ضوابط في ذلك، وأشار أنها على سبيل التمثيل لا الحصر يمكن توضيحها كالآتي:[1]

أولا: الالتزام التام بعناصر القرآن.

يجب على المفسر الالتزام التام بالعناصر التي استخرجها من النظر إلى الآيات فقط، ولا يصح أن يضيف عنصرا للموضوع من أي مصدر آخر كالسنة المطهرة، واللغة، أوما تقتضيه القسمة العقلية وغيرها؛ فمثلا تكون السنة حين توظيفها في البحث شارحة ومبينة للنص القرآني فقط لا منشئة لعنصر من عناصره.

ثانيا: التقيد التام بصحيح المأثور في التفسير.وهذا يتمثل في عدة أنواع من ذلك:

1: ما ثبت من تفسير القرآن للقرآن وهو أوثقها وأعلاها منزلة.

2: ما ثبت من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم أو تفسير الصحابة رضوان الله عنهم كتفسير لفظ الظلم الذي أشكل فهمه على بعضهم.

3: ما ثبت من الفهوم والمعاني ودلالات الألفاظ، وكان شائعا ذائعا عند العامة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عنهم وهذا ما يسمَّى بالحقيقة الشرعية، وهي تمثل الاصطلاح الإسلامي للألفاظ العربية.

ثالثا: تجنب الحشو و الاستطراد في التعليق. حتى لا يخرج من نطاق التفسير الموضوعي إلى رأيه الخاص.

رابعا:التدقيق التام قبل التقعيد والتأصيل؛ فعلى الباحث في التفسير الموضوعي أن يتنبه غاية الانتباه، ويأخذ حذره حتى لا يقع في حكم قاصر، أو قاعدة ناقصة، أو أصل منقوض ولا يكون

---

[1] ينظر: مدخل إلى التفسير الموضوعي – عبد الستار فتح الله سعيد – ص: 65 – 86.

ذلك إلا بالنظر الشامل، والاستيعاب الكامل لكل الألفاظ القرآنية الواردة في موضوع بحثه، وتقليب الفكر والنظر في استعمالاتها المتعددة.

خامسا: مراعاة خصائص القرآن الكريم إذ هو أصل الأصول جميعا، وهو الحاكم على غيره، والمهيمن على ما سبقه، وهو الحكم عند التنازع في القواعد والفروع، وهو غاية في الإتقان والإحكام، وهو كتاب هداية ينبغي على الباحث في التفسير الموضوعي أن لا يسرف في الاشتغال بالدليل عن المدلول.

وقد زاد الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي ضوابط منهجية وعلمية أخرى على ما ذكره الدكتور عبد الستار وهي كالآتي:[2]

سادسا: إدراك المهمة الأساسية للقرآن الكريم، وتصور مقاصده وأهدافه؛ إذ يجب على الباحث إبراز أن القرآن الكريم كتابة هداية للبشرية جمعاء، وأنه مرجع التشريعات والأحكام، وأنه كتاب العلم والمعرفة، والتربية والتوجيه النفسي، والإرشاد السلوكي.

والحق أنه عند التأمل في هذا الضابط نجده يتقاطع إلى حد بعيد مع ما ذكره الدكتور عبد الستار عند حديثه عن ضابط مراعاة خصائص القرآن الكريم.

سابعا:الثقة المطلقة بالحقائق القرآنية وعدم الانبهار بالنتاج الجاهلي.

ومعناه أن يتعامل الباحث في التفسير الموضوعي مع حقائق القرآن بكل عزة وتفاعل، والشعور بأنه في غاية الثقة والاستغناء بما في القرآن الكريم عن كل ما سواه؛ بل ويواجه النتاج الفكري الجاهلي في مختلف ميادينه فيكشف عوراته وسوآته، ويدفع شبهاته وأباطيله، ويوقف الناس على أخطائه وتزييفاته.

ثامنا: التركيز على الأبعاد الواقعية للموضوعات القرآنية.

على الباحث في التفسير الموضوعي أن يبين للناس القواعد القرآنية لتنظيم الحياة الإنسانية، ويوضح الحلول القرآنية للمشكلات المعاصرة، والمسائل والقضايا الجديدة؛ أي بمعنى أن يكون بحثه القرآني مركزا

---

[2] ينظر: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق – صلاح الخالدي – ص: 90 وما بعدها.

على واقع الناس وهمومهم.

تاسعا: التزود بزاد ثقافي معاصر.

على الباحث في التفسير الموضوعي الذي يروم إدراك المضامين والأبعاد والآفاق القرآنية أن يكون واسع الاطلاع على الثقافات الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، وغزير الثقافة في شتى حقول المعرفة كاللغة والعقيدة والتاريخ والفقه والمنطق...

عاشرا:دخول عالم القرآن دون مقررات سابقة.

على الباحث في التفسير الموضوعي أن يلتزم الحيادية والموضوعية العلمية في أبحاثه، وأن يتجرد عن المقررات الفكرية أو المذهبية المسبقة، وأن لا يوظف القرآن لنصرة هواه أو مصلحته بِلَيِّ أعناق الآيات وتأويلها ما لا تحتمله؛ بل عليه أن يسير مع القرآن حيث سار، ويتوجه معه حيث توجه.